جامعة حماة

كلية الهندسة الزراعية

السنة الثانية–الفصل الثاني–٢٠٢١–٢٠٢٢

المادة : إدارة ومحاسبة /نظري

المحاضرة الاولى / طبيعة المحاسبة

د. نبال الدبيات

الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال؛ إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ولا تقتصر الحاجة إلى المعلومات المالية على ملاك المنشأة الحاليين فقط؛ وإنما تمتد لتشمل غيرهم من المستفيدين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؛ إذ تسعى المنشآت المعاصرة إلى اجتذاب أموال جديدة بصورة مستمرة من مصادر متعددة داخل الدولة أو خارجها. وقد تكون هذه الأموال في شكل مساهمات جديدة في رؤوس الأموال أو في شكل قروض. ومن الطبيعي أن يحتاج مقدمو هذه الأموال إلى المعلومات المالية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في المنشآت المعنية أو إقراضها؛ وذلك بعد يترتب على هذه القرارات من احتمالات لنجاح أو فشل هذه المنشآت؛ ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها أو قروضهم لها. وبالتالي؛ فإن المستفيدين الرئيسيين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يشملون المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين؛ وهناك مستفيدون آخرون ممن تكون لهم مصالح في المنشأة مثل الموردين والعملاء والموظفين؛ وكذلك الجهات الرقابية والبنك المركزي.

ولحماية حقوق أصحاب المصالح في المنشأة؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة الهادفة لتحقيق الربح ونتائج أعمالها: وتوصيل هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها إلى المستفيدين منها. أي أن المعايير المحاسبية تحدد الأسس والطرق السليمة للقياس والعرض والإفصاح عن عناصر التقارير المالية ونتائج أعمالها ولكي تحقق معايير المحاسبة الغرض منها؛ فإنها يجب أن يتم إعدادها في ضوء إطار فكري واضح ومتكامل يربط بين الأهداف التي يراد تحقيقها والمفاهيم والمبادئ التي تعد على أساسها معايير المحاسبة بما يحقق هذه الأهداف. ويعتبر هذا الإطار الفكري بمثابة نظام متكامل من الأهداف والمفاهيم تمكن من تحقيق الاتساق بين المعايير. وهو يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية.

ولعل نقطة البداية في وضع إطار فكري للمحاسبة المالية هي تحديد أهداف المحاسبة المالية. وتهدف المحاسبة المالية أساساً إلى توفير معلومات مفيدة لمساعدة المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بمنشأة معينة. ونظراً لأن معايير المحاسبة تعتبر هي المرشد الأساسي يجب أن تكون وثيقة الصلة بأهداف المحاسبة المالية الملائمة للبيئة وتطبق فيها هذه

المعايير. بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه يجب توافر الاتساق بينها؛ إذ يؤدي عدم الاتساق بين المعايير إلى صعوبة فهمها وقبولها ومن ثم صعوبة تطبيقها. وكي تكون المعايير متسقة بعضها مع بعض؛ فإنها يجب أن تبنى على أساس إطار فكري متكامل يحدد مفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية بالإضافة إلى أهدافها.

ويساعد وجود إطار فكري متكامل من الأهداف والمفاهيم والمبادئ الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية في وضع معايير مفيدة وأكثر اتساقاً. بمعنى أن وجود إطار فكري للمحاسبة المالية يؤدي إلى وجود مجموعة متكاملة ومتسقة من معايير المحاسبة

نظراً لأنها تستند إلى نفس الأساس الفكري. و يؤدي وجود إطار فكري أيضاً إلى زيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على تفهمها والثقة في ما تحتويه من معلومات؛ بجانب تحقيق إمكانية المقارنة بين التقارير المالية للمنشآت المختلفة. ومن ناحية أخرى؛ فإن وجود إطار فكري للمحاسبة المالية يؤدي إلى توفير مرجع يمكن الاستناد إليه في حل المشكلات العملية التي قد تنشأ في التطبيق المحاسبي.

لذلك يمكن القول **أن المحاسبة** هي لغة الأعمال والوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال، و المحاسبة تقوم بهذه الوظيفة من خلال توصيل نتائج العمليات التي يمارسها المشروع لأطراف متعددة ومتنوعة و مثال لتلك الأطراف الملاك. و المستثمرين. و الدائنين

فالمحاسبة تعمل على المساعدة في التعرف على:

١- ما هي مصادر الأموال وفيما يتم استخدامها؟

٢- أين تكون المقبوضات أكبر من المدفوعات أو العكس؟

٣- معرفة الرصيد النقدي المتاح؛ و العجز إن وجد في نهاية الفترة.

و على ذلك فإننا بحاجة للمحاسبة سواءً على **المستوى الشخصي** أو على مستوى **المنشآت** و **الشركات** و **المؤسسات** و **الهيئات** على اختلاف أنواعها.

تاريخ المحاسبة:

بالنظر في التاريخ وجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة ٢٣٠٠ق م بداية بالسمرائيين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس، ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع، ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الاسلامي، وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن ١٣ و١٤ استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيمها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة، كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر.

ومن هنا وضع لوقا باتشيلو Luca Pacilio عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة ١٤٩٤م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام 1881م بعد أول اجتماع لمؤتمر المحاسبين في فرنسا، **واقترح باتشيلو** ثلاث دفاتر (١) التسوية (٢) اليومية (٣) الأستاذ ولازالت تستخدم إلى الآن. ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

المحاسبة ACCOUNTING :

١- **تعريف فني:** هي علم وفن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والاحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تنتج عنها هذه العمليات والاحداث.

٢- **تعريف وظيفي:** هي قياس نتيجة النشاط والوضع المالي للمشروع خلال فترة زمنية محددة.

٣- كما تعرف بأنها مجموعة من الفروض المنطقية والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المتعلقة بالوحدة المحاسبية.

٤- وعرفها البعض بأنها عمليات منظمة للقياس والتقرير عن المعلومات المالية الملائمة لمختلف مستخدمي الحسابات، والذين يهتمون بالنشاط الاقتصادي للوحدة المحاسبية، والمعلومات التي تنتجها المحاسبة هي بطبيعتها مالية، بمعنى أنها توصل للمستخدم في مصطلحات نقدية.

٥- ومن المفاهيم نجد أن المحاسبة هي منهج لنظام متكامل حيث يشمل الأساليب والاجراءات التي تتبع لتجميع المعلومات المحاسبية عن النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، والشكل رقم (١) أدناه يوضح ذلك المنهج:

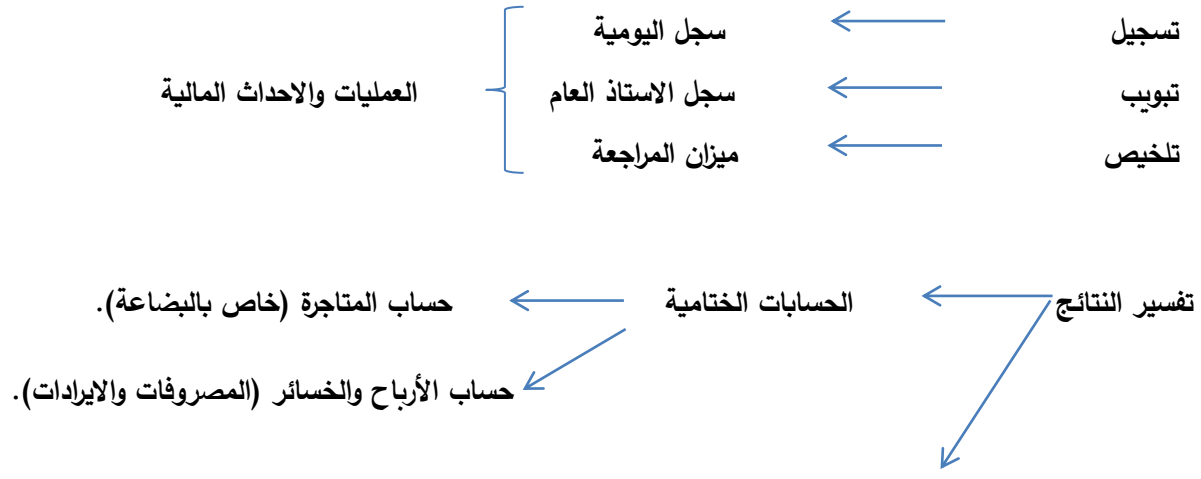

الشكل (١) منهج المحاسبة

مستخدمي الكشوفات المالية

هي الجهات ذات العلاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية المراد اعداد التقارير المالية عنها وهذه الجهات هي:

١- المالكين بوصفهم المستثمرين الحاليين.

٢- الجهات الراغبة بالاستثمار في تلك الوحدة الاقتصادية.

٣- الدائنون.

٤- دائرة الضريبة.

٥- ادارة الوحدة الاقتصادية والعاملون الاخرون فيها.

٦- كافة الجهات الرسمية وشبة الرسمية المسؤولة عن تنظيم نشاط تلك الوحدة.

٧- النقابات والمنظمات المهنية ذات الصلة.

أنواع او فروع المحاسبة

تتفرع المحاسبة حسب اختصاصها :

١- **المحاسبة المالية:** وهي التي تهتم بتسجيل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية (مالية صناعية...الخ) ثم تلخيص وتبويب هذه العمليات لإعداد القوائم المالية المختلفة كقائمة نتيجة الأعمال و قائمة المركز المالي.

٢- **محاسبة التكاليف:** وهي تهتم بتحديد تكلفة وحدة نشاط كالسلعة أو القسم أو اي فرع من فروع الانتاج، وبمعنى آخر تهتم بتسجيل وتجميع وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير البيانات الخاصة بالمواد والعمل والنفقات المباشرة وغير المباشرة الخاصة بإنتاج السلعة أو الخدمة.

٣- **المحاسبة الادارية:** تهتم بتوفير وتعديل البيانات المستخرجة من سجلات المحاسبة المالية بما يتلائم ومتطلبات ترشيد القرارات الادارية اذ أن المحاسبة الادارية تهتم بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٤- **المحاسبة الضريبية:** وتهتم بحساب الضرائب في ضوء القوانين السائدة وتوفير الوسائل والاساليب التي يتم بمقتضاها تطبيق قوانين الضرائب تطبيقا سليما فهي تهدف الى المحافظة على حقوق الدولة.

٥- **المحاسبة الحكومية:** وتعنى بقياس نتائج عمليات الوحدات الحكومية الغير هادفة للربح.

٦- **المحاسبة القومية:** وتعنى بقياس وتحليل الاقتصاد القومي بمختلف انشطته وقطاعاته وهدفها توفير البيانات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله.

٧- **التدقيق والرقابة:** التحقق من صحة الاجراءات المحاسبية والبيانات في السجلات والدفاتر والقوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية والتأكد من مدى تعبيرها عن المركز المالي للوحدة من خلال عملية فحصها وتدقيقها مهنياً .

الفروض المحاسبية :

١- **فرض الاستمرارية:** يتم الافتراض بان العمر الانتاجي للوحدة (الشركة) مستمر الى ما لا نهاية.

٢- **فرض الدورية:** الفترة المحاسبية بموجب هذا الفرض تكون سنة كاملة تبدا من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من نفس السنة.

٣- **فرض وحدة النقد:** يتم التعبير عن الاحداث الاقتصادية والعمليات المالية بصيغة نقدية كالليرة السورية.

٤- **فرض الثبات:** يعني الثبات على الاجراء أو الطريقة المحاسبية المستخدمة في اثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

المبادئ المحاسبية

المبدأ / هو قانون عام يتم التوصل اليه عن طريق الربط المنطقي بين الأهداف والمفاهيم والفروع وأهمها:

١- **مبدأ الكلفة التاريخية:** يتم اثبات الموجودات الثابتة في السجلات بكلفة الحصول عليها عند شرائها.

٢- **مبدأ المقابلة:** يعني مقابلة الايرادات مع المصاريف فعندما تكون الايرادات اكبر من المصاريف تكون النتيجة ربح وعندما تكون الايرادات اقل تكون هناك خسارة.

٣- **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** لا يتم الاعتراف بالإيراد في المحاسبة الا عند تحققها.

٤- **مبدأ الافصاح:** يتم الافصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية للجهات المستفيدة منها لكي تتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة.

المراجع العلمية

العليوي، أحمد .(١٩٩٥). المحاسبة المالية للمشاريع الزراعية. كلية الزراعة. جامعة حلب. مديرية الكتب والمطبوعات.

عبد الرحيم، الفاتح وخليفة، حسين .(٢٠١٤). المحاسبة المالية : مدخل عملي. جامعة الشقراء. مكتبة الرشد.